

## الدرس الثامن والسبعون

### تحقيق المسألة:

عندما ندرس مقدمات دليل الانسداد وعلى فرض تماميتها وصحتها نرى أنها تقرر حجية الظن بشكل مطلق من دون فرق بين ظن المجتهد والعامي، وأماماً ما ذكره سماحة الوالد من عدم حجية الظن لغير المجتهد فناظر إلى تمثيل هذا الظن بالظنون الخاصة كالظن الحاصل من خبر الواحد الذي يتحمل في حقه ورود المخصوص أو المعارض وأمثال ذلك، ولهذا كان مثل هذا الظن حجة على المجتهد فقط، ولكنه تقدم أن أدلة حجية خبر الواحد مطلقة كالسيرة العقلائية أو آية النفر، فلا تختص بالمجتهد. نعم إن العامي لا يمكنه العمل بمجرد حصوله على الخبر كما أن المجتهد كذلك لا يمكنه الفتوى بمجرد وجود الخبر الواحد ما لم يفحص عن وجود المعارض أو المخصوص، إلا أن هذه مسألة أخرى غير مسألة الحجية، فلقائل أن يقول: هل يجب التقليد على العامي حتى في المسائل الأصولية من قبيل حجية خبر الواحد ليتمكن من العمل به، أو لا؟ وسوف نبحث هذا الموضوع لاحقاً إن شاء الله.

وكيف كان فهنا بحثان: «أحدهما» هل يجوز لغير المجتهد التقليد في المسائل الأصولية كما هو الحال في المسائل الفقهية؟ و«الآخر» إذا كان الشخص مجتهداً ولكنه لم يحقق في المسائل الأصولية، فهل يمكنه التقليد فقط في هذه المسائل؟ فيقلد غيره في حجية الإجماع أو حجية خبر الواحد مثلاً، وعلى آية حال فنحن لا نرى وجهاً لاختصاص حجية الظن الناشيء من خبر الواحد بالمجتهد،

سلمنا، ولكن لا وجه لذلك بالنسبة إلى الظن المطلق أي الظن الانسدادي الذي يقال فيه أنه بعد انسداد باب العلم بالأحكام الواقعية ولا يمكن الاحتياط ولا البراءة في جميع الموارد ولا ترك العمل بالأحكام، يكون الظن حجة سواء حصل للمجتهد أم لغيره.

### صفحه 235

أما قول السيد الخوئي من أن المقلد لا يحصل له الظن فقد تقدم أن هذا الكلام غير صحيح على كلية، ولكن لو قلد العامي من يقول بحجية الظن الانسدادي مطلقاً فماذا تكون النتيجة، وهل يكون ظنه حجة على هذا الأساس؟ في هذه الصورة يجب أن نقول بأن الظن حجة مطلقاً.

الإشكال الوحيد الذي يرد على هذه المسألة أن يقال بأن دليل الانسداد غير تام، وهو الإشكال المبني على المتقدم حيث رأينا أن الميرزا القمي حاول من خلال مقدمات الانسداد إثبات جواز تقليد الميت.

### قول الاخباريين:

تقديم أن الاخباريين يقولون بجواز تقليد الميت ابتداءً أيضاً، وذلك لأنهم لا يرون حجية الاجتهاد الأصولي ولا يقولون بجواز التقليد للمجتهد الذي يعمل رأيه في استنباط الحكم الشرعي، بل يرون أن المجتهد إنما هو راو للحديث، وعليه يجوز تقلیده لكونه ناقلاً

لل الحديث، وحينئذ لا فرق بين الحي والميت من هذه الجهة، فيجوز تقليد الميت ابتداءً.

### إشكال:

هنا يرد مرة أخرى إشكال مبنائي وآخر بنائي:

الأول: «الإشكال المبني» فيقول الأصوليون إننا لا نقبل بهذا المبني أساساً، لأننا عندما نراجع أدلة التقليد نرى أنها تقرر تقليد المجتهد الذي نظر إلى الحلال والحرام لا الذي نقل الحلال والحرام، أي أنّ مشروعية التقليد للمجتهد بما هو فقيه لا بما هو راوي، فالنظر الوارد في الرواية «نظر في حلالنا وحرامنا» ليس المراد منه النظر السطحي اللغوي، بل النظر بمعنى التأمل والدقة في الحلال والحرام ولا يكتفي بمجرد ورود رواية في المقام من دون فحص عن المعارض والمخصص.

## صفحة 236

الثاني: «الإشكال البنائي» حيث يقال بأنه على فرض أن يكون التقليد هو الرجوع إلى الراوي فلا بد من الأخذ بنظر الاعتبار جميع القواعد المقررة في باب الروايات من قبيل المرجحات في باب التعارض بين الروايتين وإنما فالرجوع إلى الأصل العملي مع التعارض والتساقط، مما يقال من رجوع المكلف إلى فتوى الميت قد يكون صحيحاً مع عدم المعارض، ولكن مع وجود المعارض بين فتوى الأموات فلا يصح هذا الكلام على إطلاقه،

وقد ذكر صاحب الوسائل في الفوائد 43 فرقاً بين الأصوليين والأخباريين، وأحد هما هو هذا المورد، أي تقليد الميت ابتداءً.